
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أزمة المعاش وأثرها على الديموغرافية في البادية المغربية خلال القرن 19.

الطيب بياض

كلية الآداب، ظهر المهراز، فاس

مقدمة :

لئن كان من الضروري أن نبرر لماذا يجد الباحث في حقل التاريخ نفسه مدعوا إلى الانخراط في البحث عن أثر الوباء على نمو الأمم وتطورها، فلأن الاهتمام بالرأسمال البشري ما زال إلى يومنا هذا لم يؤخذ بالجدية الكافية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي ببلادنا. فقد سبق للفقيد جرمان عياش أن كتب وهو طريح الفراش بعد أن حال المرض دون حضوره مناقشة أطروحة الأستاذ محمد الأمين البزاز ما يلي : "كيف كان بإمكان المغرب أن يتطور وينمو، ويعزز كيانه ليصمد بالذات أمام التسرب الأوربي، كما فعلت اليابان، مثلا، والحالة أن الأوبئة والمجاعات كانت تجرف كل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة، بقسم هام من ثروته الحيوانية والبشرية، بما فيها الأطر الإدارية والعسكرية والثقافية ؟ لقد كانت القوى المنتجة ووسائل النقل تتعرض للتدمير، وكان الأمن يختل، والعلم يضمحل بحيث إن البلاد، بدلا من أن تخطو إلى الإمام كانت ترتد إلى الوراء"[1].

أما عن جدوى الحديث عن المعاش في علاقته بالنمو الديموغرافي فنجد جوابه في مقتطف من رسالة حسنية جاء فيه : "أن أمور أهل البلاد وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة مضاهية

[1] أنظر : محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1992، ص. 8 .

المجاعات والأوبئة في تاريخ المغرب، ص. 371-380.

لهما وتوازيهما"[2]. فكيف كان حال القطاع الفلاحي الذي راهن عليه المخزن كصمام أمان لدوام النفع والعمارة في ظل اقتصاد منذور للقلة والكفاف ؟ وما أثر ذلك على ساكنة البوادي بمغرب القرن التاسع عشر ؟

1- البادية المغربية وأزمة المعاش.

لم تكن أزمة المعاش التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر بالشيء الجديد الطارئ على هذا البلد، ذلك أن الجزء الكبير من التاريخ الاجتماعي والاقتصادي لبواديه لم نكتشفه إلا من خلال المصادر التي تحدثت عن الكوارث والمجاعات التي اجتاحتها، والتي لم يشكل فيها القرن 19 استثناءا بل مجرد استمرارية لوضع قائم، ذلك أن الوثائق المتوفرة حول هذا القرن تؤكد أن هذه الأزمات تندرج في سياق تاريخ طويل، بمعنى أنها تضرب في عمق بنيات الاقتصاد القروي، وهو مؤشر على العجز عن التأمين الدائم للمعاش لمجموع السكان، أي الندرة العامة في الإنتاج الزراعي، وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة أن البلاد قد حافظت على بنياتها جامدة طوال قرون من الزمن. ومن الخطأ كذلك، الاستخفاف أو عدم الانتباه إلى الخصائص الجديدة أو المتغيرات التي تظهر مع توالي الأزمات في اقتصاديات النظم التقليدية. إن التجدد الآلي للمجاعات لم يكن إلا مظهرا لغياب الإرادة في التدبير الاقتصادي، ذلك أن ظاهرة توالي المجاعة لا تجد تفسيرها في نوعية التقنيات الزراعية، وارتباط الإنتاج بالظروف المناخية فقط،بل كذلك في النزوع نحو المحافظة، وفي طبيعة تسويق الإنتاج، وفي شكل البنيات الاجتماعية، وفي غياب التخطيط الاقتصادي، إن لم نقل تغييبه، سيما، إذا علمنا أن المخزن كان يرى في الجوع، أحيانا، حلا سحريا أو ضارة نافعة كما جاء على لسان الحجوي الذي اعتبره رحمة في شكل حقنة مهدئة لثورة القبائل :

"كما أن المسغبة كانت فيها رحمة حيث القبائل كانت في عتو من سوس إلى وجدة فمهد الله للسلطان أمرهم وسكنوا بسبب الجوع (ومن أمثال المغاربة الجوع من جيش المخزن) وقد استمروا على الفساد وقطع الطريق سبع سنوات وما رجعوا للجادة إلا بفضل الجوع.

[2] وردت بالمرجع نفسه، ص. 29.

ولقد عتوا على المولى عبد الرحمان كعتوهم على عمه وامتنعوا من الدخول في طاعته وتعسر عليه علاجهم لضعفه وقلة ماله وجنوده وبقي ممنوعا من المسير للحوز خائفا على نفسه وعساكره حتى هيأ الله له جند الجوع فخلت به منازلهم وهلكت خيلهم ومواشيهم وقلت زروعهم وجفت ضروعهم وضعفت شوكتهم وعظمت بليتهم وماتت عتاتهم وأبطالهم فعند ذلك تمهد الملك للمولى عبد الرحمان وانقادت له الرعية لضعفها لا لقوته"[3].

إذا كان الشطر الأول من النص يعكس مقولة "مصائب قوم عند قوم فوائد"، فإن الشطر الثاني منه يكشف فعلا عمق المأساة المعاشية التي يخلفها الجوع في أوساط سكان البوادي المفتقدين لأي مناعة في مواجهة هذا "الجندي" الذي يأتي على الأخضر واليابس من أرزاقهم، فظاهرة توالي السنوات العجاف والسنوات السمان ألفها الإنسان المغربي المرتبط في تغذيته بما تجود به الأرض. "وقد كشف البحث الذي أجري عن قيمة المحاصيل الزراعية خلال الفترة الممتدة ما بين 1807 و 1912 سواء بشمال البلاد أو جنوبها عن المعطيات التالية : 1/2 محصول جيد أو مقنع، 1/3 بين ناقص ومتوسط، و1/5 رديء"[4].

وعموما فقد هيمنت زراعة الحبوب، في غياب استغلال جيد للأرض والمياه، واعتبر المغرب بلدا فلاحيا، لكنه عاجز في الوقت نفسه عن تغذية ساكنته بشكل منتظم، فهل مكنت تربية الماشية من تدارك النقص الحاصل في المعاش ؟

شكلت تربية الماشية خلال القرن التاسع عشر نشاطا رئيسا بالنسبة لفئة مهمة من ساكنة العالم القروي، فصارت تتحرك في المجال بقطعانها في مناطق شبه جافة، مشكلة في غالبيتها من براري وسهوب غير صالحة للزراعة. فقد تحكمت في هذا القطاع الإنتاجي عوامل تاريخية وجغرافية ومناخية جعلت ممارسته من طرف الرحل تتخذ شكل الظعون والانتجاع حسب المناطق بصرف النظر عن إمكانية تحقيق تكامل

[3] الحجوي (محمد بن الحسن)، اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام، م.خ.ع. بالرباط، رقم 114ح، ص.382.

[4] Nicolas (Michel), Une économie de subsistance, le Maroc précolonial, Ed. Institut français d’archéologie orientale, Le Caire, 1997, p. 64.

مع النشاط الزراعي، ذلك أن هذا النوع من التدبير لم يظهر إلا في مناطق محدودة من البلاد خاصة بسهول الغرب التي شهدت زراعات خاصة بعلف الماشية، وفي الواحات الصحراوية التي عرفت زراعة البرسيم لتوفير الكلأ للأبقار، كما عرفت مقدمة الريف نوعا من الزراعات العلفية. وإذا ما استثنينا هذه المناطق الثلاث فإن تربية الماشية ظلت في الغالب الأعم مستقلة عن الزراعة معتمدة أساسا على ما تجود به الأرض من الكلأ، كما أنها لم تعرف تخصصا على مستوى الجهات وإن حصل ذلك فلم يكن بشكل إرادي مقصود بقدر ما تحكمت في توجيهه محددات مجالية ومناخية، كتواجد الماعز في المناطق شبه الجافة والمناطق الجبلية، وما عدا ذلك نجد قطعان الماعز والأغنام ترعى معا إلى جانب الخيل والبغال والحمير والأبقار في مجال فسيح ممتد غير مرتبط بالضرورة بوجود عذائر[5].

إذا كانت الأرض جد متاحة ومتوفرة والمراعي جماعية، فإن ذلك لم يمنع من محدودية استعمالها، ذلك أن كل مجموعة بشرية، قبيلة كانت أو دوارا غالبا ما تحاول السيطرة على مراعي معينة لتحرم الجوار من استغلالها. أما نوعية العمل الذي يقوم به مربو الماشية فقد اقتصر على الرعي ومراقبة القطيع والتفاوض أو الصراع من أجل الحصول على المراعي، أو توسيع مجالها لتأمين كلأ الماشية زمن القحوط. غير أن أهم المشاكل التي عرفتها تربية الماشية خاصة خلال السنوات العجاف تمثلت في توفير الماء للدواب، خاصة الأبقار التي تستهلك الواحدة منها ما بين 30 إلى40 لتر يوميا، إذ يتطلب توريد 100 رأس خمس ساعات من العمل لجلب الماء من بئر يبلغ عمقه 60 مترا، ويتضاعف هذا المجهود بالنسبة لنفس العدد من الإبل. هذا العمل يعتمد أساسا على وسائل تقليدية تحركها سواعد الرعاة مستعينة بالحمير أحيانا[6].

ظل القطيع إذن يتحرك في الفيافي دون مأوى، يتكاثر ويتناسل بشكل طبيعي، دون تدخل من طرف مربيه لانتقاء أنواع جيدة من السلالات الحيوانية والعناية بها للرفع من الإنتاج. هذا التعاطي السلبي مع هذا القطاع المنتج حال دون بروز فئة اجتماعية ميسورة من مربي

5 Nicolas (M), op.cit, T.1, pp. 177-184.

6 Salahdine (M), le Maroc, Tribus, Makhzen et colons, essai d'Histoire économique et sociale, Ed. L'Harmattan, Paris, 1986, p. 67.

الماشية، وذات حظوة داخل المجتمع، ورائدة على مستوى الإنتاج، خاصة من الرحل. وحتى من أسعفهم الحظ في تكوين ثروة معينة، فقد عجزوا عن تطويرها في استثمارات أكثر إنتاجية سواء داخل تخصصهم أو في قطاعات أخرى، لتبقى تربية الماشية تعيش بموازاة مع الزراعة تحت رحمة المتغيرات المناخية معتمدة على وسائل لم تؤهلها لمواجهة مشاكلها وتأمين معاش أصحابها[7].

تلك إذن هي أهم الظواهر التي طبعت النشاط الفلاحي لمغرب القرن 19 وجعلته لا يتجاوز حدود القلة والكفاف، بل ظل غير قادر على تغذية ساكنة بواديه بشكل منتظم، فبالأحرى توفير ما من شأنه تحريك عجلة النماء.

ولعل ما زاد الإنسان القروي بؤسا ومجاعة هو تضافر عوامل مكملة، جعلت شغله الشاغل ينحصر في تأمين معاشه كالاجتياح الكثيف لجحافل الجراد، إذ يذكر نيكولا ميشال (Nicolas (M)) : أنه بين 1800 و1912 اكتسح الجراد 32 مرة جهات مختلفة من البلاد تفاوتت حدة تضررها من سنة لأخرى، ففي سنة 1891 مثلا أتى على الأخضر واليابس بأولاد بوزرارة الذين اضطروا لاستدانة الحبوب من المخزن، الذي بدا عاجزا عن التصدي لهذه الآفة، فازداد وقعها على معاش الناس حدة. وسببت أزمات بلغت ذروتها بمنطقة سوس خلال فترة التسعينات من القرن 19[8].

يضاف إلى هذا المشكل، قساوة المناخ التي عمقت معاناة الفلاح المغربي وكان أثرها الوخيم يتجلى في : أنحباس المطر أو عدم انتظام تساقطه، وخطر الصقيع شتاءا، والارتفاع المفرط لدرجة الحرارة قبل الفصل المعتاد، وهبوب رياح جافة، أو حدوث زوابع رملية. إلى جانب انتشار أمراض مضرة بالزرع والغرس أو المواشي. أو حدوث فيضانات فجائية ببعض الأودية، مخلفة أوخم العواقب على مختلف المستويات كما سجل ذلك محمد بن الحسن الحجوي :

[7] Ben Ali (D), Le Maroc pré-capitaliste, société marocaine des Editeurs Réunis, 1983, pp. 37-40.

[8] Nicolas (M), op.cit, pp. 70-74.

"ومن الحوادث في سنة أربعين 1240هـ [1825م] حمل الوادي [واد فاس] حملة لم يتقدم لها نظير فأغرق ديارا وحوانيت ومات خلق كثير حيث كانوا... وفي هذه السنة حدث غلاء شديد في جميع المغرب وأشده بفاس فقد بلغ مد القمح سبعة مثاقيل ومات جل الضعفاء وأشرف الناس على الهلاك حتى كانوا يتخيلون الجن يشارك الناس في موائد الأكل فكان الرجل يصنع طعاما يكفيه فإذا أكل لم يشبع وذكر المؤلف في ذلك حكايات نضرب عنها لخرافتها. وأكل الناس الميتة والجيف والكلاب والقطط وانكشف حال الناس وزالت الحشمة فإذا صنع أحد وليمة جاء الناس يهرولون من غير دعاء وأكلوا من غير تثبت وحملوا الطعام معهم، وجعل الناس لا يتكسبون إلا من القمح والدقيق والخبز وتعطلت التجارة فيما سواها... وكان القمح يجلب من مصر وإفريقية ومن أرض المسك (الروسيا) فيباع في المراسي ويحمل على الإبل لكن الأعراب يذبحونهم في الطريق ويأخذونه فلا يصل منه إلا القليل من شدة الجوع. والقحط في الطريق عاما. وخسر تجار القمح تلك السنة بسبب قطع الطريق وبسبب فيضان الأودية بكثرة الأمطار وتعذر السفر بالجمال من كثرة الوحل فكان المطر نعمة من جهة ونقمة من جهة..."[9].

تعمدنا إدراج هذا النص مطولا لأنه يتجاوز مجرد الإخبار عن أثر الفيضانات على معاش الناس بالبوادي، إلى إثارة الانتباه إلى أزمة مجتمعية تبتدئ بغلاء الأسعار وما يسببه من موت للضعفاء، وأكل ما من شأنه أن يؤثر على وضعهم الصحي ويعجل بموتهم، وتحول في نظام القيم والذهنيات. مرورا بالإشارة إلى إقدام المغرب وهو بلد فلاحي بامتياز على جلب القمح من الخارج. وصولا إلى صعوبة تسويقه في الداخل في غياب الأمن ووجود بنية تحتية قوية تسهل عملية الرواج بالأسواق الداخلية للبلاد.

هذا النص الغني بالمؤشرات الدالة التي تحتاج إلى دراسة أعمق، يؤكد إلى جانب ما سبق ذكره أن معاش سكان البوادي بمغرب القرن 19

[9] الحجوي (محمد)، اختصار الإبتسام، م.س، ص. 25-26.

عانى من أزمة مزمنة، كان طبيعيا أن تؤثر بدورها على المشهد الديموغرافي لهذا المجال فما هي ملامح هذا المشهد ؟

2- مشهد ديموغرافي معبر عن واقع الحال ببوادي مغرب القرن19.

انتهى القرن الثامن عشر كما ذكر أحمد التوفيق، بوباء مهول عم المغرب كله. وبلغ وباء 1818، إلى مناطق تادلة وإلى إينولتان ومات من جرائه عدد من السكان. وقد سبقت الإشارة إلى أن مجاعة 1825 حطمت قبائل المغرب وأجبرتها على طاعة المخزن. أما مجاعة منتصف القرن التاسع عشر فقد فاقت سابقتها من حيث الضحايا. وقد تحدث عنها مرابط زاوية آيت مجطن، حسب دراسة نفس الباحث، بما يلي : "في أول عام 1267هـ/1850م وقعت سنة جذب ومسغبة عظيمة للناس، فأهلكوا بالجوع وارتحل الناس من بلادهم (إينولتان) إلى واد درعة (...) ومات عدد كثير من الناس في جميع البلاد. بل وقع الغلاء في عامين قبله، ولكن أول هذا العام المؤرخ أكثر وأكثر وأكثر وأكثر(...)". كما يخبرنا نفس الباحث أن الوباء العظيم لسنة 1879 كان يموت منه في مراكش 300 شخص في اليوم. وفقدت فيه دمنات ربع سكانها على الأقل[10].

أما رئيس البعثة العسكرية الفرنسية المرافقة لمحلة السلطان الحسن الأول فقد سجل أنهم وجدوا في طريقهم، وهم يعبرون منطقة حاحا سنة 1882 : "أشخاصا ميتين في منازلهم من جراء المجاعة"[11].

كما تحتفظ الرواية الشفوية بذكرى المجاعة التي ضربت سنة 1895 بني حاكم إحدى قبائل زمور التي كانت معزولة عن جيرانها لأسباب سياسية، منعتها من اللجوء إليها، فتعرضت أغلبية فروع القبيلة لكارثة حقيقية، إذ أن أحد الدواوير الذي كان يتكون من 60 خيمة لم تترك المجاعة فوق أرضه سوى ثلاث خيام، بينما احتفظ دوار آخر بتسع خيام من أصل 120 خيمة.

[10] التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، (إينولتان 1850-1912)، الطبعة الثانية، 1983، ص. 191.

[11] Nicolas (M), op.cit, pp. 76-81

بينما يروي شاهد عيان أنه خلال ربيع سنة 1884 كانت أغلبية الناس في تافيلالت، بعدما اضطرت إلى أكل العنب اليابس خلال مجاعة الشتاء، قد أخذت من الزرع الأخضر مأكلا لها مما أضر بصحتها وتسبب في وفاة ثلث أهالي المنطقة[12]. وهو مؤشر على وجود تلازم بين أزمة المعاش والمجاعة المسببة للأوبئة القاتلة.

جاءت أطروحة محمد الأمين البزاز غزيرة بالشهادات المعبرة عن النزيف الديموغرافي الذي حدث في البوادي والجهات النائية التي لم يتم الالتفات إليها أثناء بعض عمليات الغوث التي كانت تنظم أحيانا ببعض المدن إثر الأوبئة والمجاعات، التي كانت تحدث مناطق فراغ متتالية على الخريطة الديموغرافية للبلاد وفي جهات مختلفة منها. خاصة بعدما ازداد عدد الأجانب المقيمين بالمدن الساحلية المغربية في النصف الثاني من القرن 19، واهتمامهم بوقاية أنفسهم وأسرهم من أخطار الأوبئة والأمراض التي كانت تفد تارة من الداخل وترد أخرى من الخارج، وصاروا يتقدمون إلى المسؤولين المغاربة باقتراحات لمحاربتها أو على الأقل إيفاد كشف إحصائي يوضح أنواع الأوبئة وعدد ضحاياها.

تعامل المخزن بشكل سلبي مع هذا الطلب المقدم من لدن أعضاء الهيئة الديبلوماسية بطنجة، ذلك ما تكشف عنه رسالة مؤرخة في متم رمضان عام 1295هـ 1878م موجهة من الحاجب الوزير موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد باشا فاس ورد بها :

"الحمد لله (...) وبعد، فقد وصلنا كتابك، وبطيه نسخة من الكتاب الذي كتبه لك السيد مَحمد بركاش في شأن إعلامه في كل جمعة 4 مرات بعدد من مات وبأي ألم مات، وبما أجبته به على ظهره، وعرفنا مضمن ذلك وأنهيناه لمولانا أعزه الله، فقال أيده الله : أجبته وأحسنت الجواب، ولا يلزمنا شرعا ولا طبعا ولا قانونا أن نخبرهم بما عندنا في ذلك، ونتكلف للرقاقيص وأجرتهم، وعلى الأخوة والسلام. في متم رمضان المعظم عام 1295.

موسى ابن أحمد لطف الله به"[13].

---

[12] Nicolas (M), op.cit, pp. 76-81.

[13] الوثائق، المجموعة الثالثة، المطبعة الملكية، الرباط، 1976، ص. 480.

سبقت الإشارة إلى أن التجدد الآلي للمجاعات لم يكن إلا مظهرا لغياب الإرادة في التدبير الاقتصادي عند المخزن المغربي الشيء الذي عمق مأساة المعاش لدى سكان البوادي وزاد بالتالي من وهنهم الديموغرافي الذي أعرض عن حل مشكلته حتى لا تتقوى شوكة القبائل وتتحول إلى قوة ضاربة يصعب التحكم فيها.

هذا الوضع المعاشي والصحي البئيس لزهاء 90 % من سكان مغرب القرن 19 المنتشرين في جهات مختلفة من بواديه ازداد حدة بفعل الهجرات الناجمة عن المجاعات والأوبئة، أو تدخل المخزن لاستيفاء الجبايات، أو حتى لإرجاع الفارين والمتملصين منها، الذين غالبا ما كان ينتهي أمرهم إلى ما عبر عنه مقتطف من رسالة من القائد الحرزلاوي المطيري إلى السلطان الحسن الأول بتاريخ 24 رجب عام 1309هـ، جاء فيه : "فمن رجع منهم فهو يطلب باب الله بالدواوير ليعتق رقبته ورقبة أولاده"[14].

يلاحظ أنه إلى جانب وضعية اللاستقرار على المستوى العددي، حتى لا نتحدث عن نمو متزايد بالنسبة لسكان البوادي بمغرب القرن 19، نتيجة غياب التفكير في تأمين غذائهم ومعالجة أمراضهم، عاش هؤلاء حالة من النزوح والحركة في اتجاهات مختلفة : إما إلى أقرب قبيلة أو دوار أو نحو المدن بحثا عن لقمة عيش سائغة تقيهم شر الموت، فخارت قواهم، وتعطلت قدرتهم الإنتاجية، وتحولوا إلى عالة على المجتمع بعدما كانوا مؤهلين لتوفير رأسمال بشري قوي ومنتج.

صعب إحصاء هؤلاء الجياع الذين يمكن أن يرفعوا في أي لحظة أرقام ضحايا الأوبئة والمجاعات الذين تعذر تقديم أي معطيات رقمية دقيقة بشأنهم[15]. فبات الاستئناس بالشهادات السابقة خيارا لا بديل عنه لرسم صورة تقريبية بكل تأكيد للمشهد الديموغرافي للمجال البدوي المغربي خلال القرن 19.

تأثرت الديموغرافية القروية إذن خلال القرن 19 بأزمة الكسب والمعاش وتعطل قوى الإنتاج، الشيء الذي يؤكد أن الثروة البشرية بقدر ما هي مهمة وأساسية لكل إقلاع تنموي، بقدر ما تشكل نقطة حساسة

---

[14] محفظة رقم 625 بالخزانة الحسنية بالرباط.

[15] حول التقديرات المختلفة عن عدد سكان المغرب خلال القرن 19 انظر على سبيل المثال ما أورده محمد الأمين البزار في أطروحته، م.س، ص.289.

ضمن عوامل متداخلة ومحددة في تطور الأمم، إن جرى التفريط فيها، أصبح تحقيق التراكم على المستوى المادي بعيد المنال، إذ يستحيل حينئذ الخروج من نفق الكفاف إلى رحابة الفائض المفضي إلى الرواج الذي يشكل رافعة أساسية لأي تنمية اقتصادية.